

Distr.
GENERAL

S/1997/207
10 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم نص مذكرة سلمتها حكومة جمهورية زائير إلى السيد السفير محمد سحنون، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، لدى زيارته الأولى إلى كينشاسا، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كابوجي إنزاجي لوكابو

القائم بالأعمال بالنيابة

الوزير المفوض

نائب الممثل الدائم

مرفق

مذكرة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى السيد
محمد سحنون، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة
ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى

أولا - مقدمة

١ - إن الحكومة الزايرية سعيدة باستقبالكم في جمهورية زائير. وقد رحبت، مع السرور، بتعيينكم ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢ - وتولي الحكومة الزايرية أهمية كبرى لمهمتكم وذلك، أولا، بسبب ضخامة وتعدد الأزمات في منطقة البحيرات الكبرى، ثم لأن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية معا بتحميل شخصية واحدة بمفردها تمثل المنظمين عبء تسوية مثل هذه الأزمة.

٣ - وكما ذكر لكم رئيس جمهورية زائير، أثناء المقابلة التي منحكم إياها يوم السبت ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ في غبادوليت، فإن بإمكانكم إن أديتم دوركم كما ينبغي، أن تتأكدوا من تعاونه التام، وهو ما تعتقده كذلك الحكومة الزايرية.

٤ - إن كل ما تطلبه جمهورية زائير، الدولة العضو في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية، وضحية عدوان غير مبرر ولا داعي له على حد السواء، هو أن تعالج قضيتها بالعدل والإنصاف وبموضوعية وحياد، وأن تعامل بدون تمييز.

٥ - تمر جمهورية زائير حاليا بمرحلة انتقالية لأن مندوبي جميع القوى الحية في البلد، والطبقة السياسية بأسرها، وكافة المحافظات، قد اجتمعوا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ في مؤتمر وطني ذي سيادة في كينشاسا للتأمل من جديد في التاريخ القومي واستخلاص العبر منه من أجل بلورة مصيرهم المشترك وإعادة توجيهه على نحو أفضل. ولم يُستبعد أي أحد من هذه الجمعية التي ضمت مندوبي الشعب الزائيري. وعقب المداولات، خلص الجميع إلى الاعتقاد بأنه يجب إنهاء النظام السياسي القديم وإقامة دولة ديمقراطية في ظل سيادة القانون.

٦ - لقد أقيم بهذه الصورة النظام التأسيسي للمرحلة الانتقالية الذي تتمثل مهمته الرئيسية في رسم معالم الطريق صوب الجمهورية الثالثة، من خلال استشارة ردود فعل تتواءم مع المتطلب الديمقراطي لدولة سيادة القانون، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وثقافية كبرى من شأنها أن تهئ سياقا ملائما لإقامة دولة القانون الديمقراطية، ومن خلال إعداد البلد لانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية

لا مجال لأن يستبعد منها أي أحد. وستمنح هذه الانتخابات الجمهورية الثالثة قادة يتمتعون بالشرعية السياسية.

٧ - ستنتهي الفترة الانتقالية الطويلة في خلال السنة الحالية بتنظيم انتخابات عامة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وسيسبق هذه الانتخابات اعتماد الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء وهو دستور يبدو أن توافق الآراء الوطني عليه قد تحقق بالفعل. وتشكل تسوية الأزمة في شرقي زائير وإعادة فرض سلطة الدولة الزائيرية على المقاطعات الواقعة ضحية للعدوان عنصرا لا غنى عنه في البحث عن حلول لأزمة البحيرات الكبرى.

ثانيا - مهمة الممثل الخاص للأمم المتحدة ومنظمة
الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى

٨ - أحاطت الحكومة الزائيرية علما بالمهام الموكلة للممثل الخاص، وهي ثلاث:

(أ) القيام، بفضل مساعيه الحميدة بتشجيع التسوية السلمية لمختلف الصراعات المستفحلة في المنطقة، مع تركيز الاهتمام خاصة، ومنذ البداية، على شرقي زائير وعلى بوروندي؛

(ب) التحضير لعقد مؤتمر دولي معني بالسلام والأمن والتنمية في المنطقة؛

(ج) المساهمة، بفضل مساعيه الحميدة، في صون الوحدة والسلامة الإقليمية لزائير.

٩ - وفي هذا الصدد، تود الحكومة الزائيرية أن تلاحظ ما يلي:

- من الضروري أن تحدد للممثل الخاص، لأغراض التوضيح، الأطراف المعنية بمساعيه الحميدة وبالتسوية السلمية للصراعات، وكذلك طبيعة هذه الصراعات.

وبالفعل، فإنه لا مجال، في رأي زائير، لإضفاء الشرعية على أشخاص سلحتهم البلدان المجاورة المعتدية للاعتداء عليها. ثم أن الصراعات التي يجب السيطرة عليها في منطقة البحيرات الكبرى لا تنحصر في زائير وبوروندي وحدهما. يوجد حاليا صراع داخلي خطير بين التوتسي والهوتو في رواندا وهو السبب الأساسي للاضطرابات الملاحظ في الوقت الحاضر في المنطقة، وثمة صراع خطير آخر بين الحكومة الأوغندية ومعارضتها المسلحة الداخلية، وهو صراع اتخذ ذريعة للاعتداء على زائير.

إن الأزمة في شرقي زائير نشأت من هذه الصراعات. وقد صُدرت إلى الأراضي الزائيرية هذه الصراعات بين التوتسي والهوتو في رواندا وبوروندي، وبين الهيمبا والباغندا في أوغندا، التي تتلخص في

صراعات بين التوتسي والبانطو، في حين أن جمهورية زائير التي تضم أكثر من ٤٥٠ قبيلة لا تعاني من هذه المشكلة.

وطالما لم يوجد حل عادل ودائم لهذه الصراعات، سيكون من الصعب إحلال السلم والاستقرار من جديد في منطقة البحيرات الكبرى.

إن جمهورية زائير لم تنفك أبدا تدافع عن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، وهو مؤتمر ينبغي أن يعالج بصورة متكاملة المشاكل المتصلة بحماية اللاجئين، والمساعدة اللازمة لإعادة إدماجهم اجتماعيا، وتقديم المعونة للبلدان المستقبلية وبلدان المنشأ، ومشاكل إعادة التأهيل، والتعمير، والأمن على الحدود، وحسن الجوار، وتنقل الأشخاص ونقل الممتلكات، والتنمية الإقليمية، دون أن يَغفل المسائل التي تشكل السبب الأصلي للهجرة الجماعية والدورية للاجئين من رواندا وبوروندي.

وفي حين أن الجميع كانوا قد قبلوا هذه الفكرة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي التي رفضتها لأن حكومة رواندا عارضتها خشية أن يتيح هذا المؤتمر للاجئين الروانديين فرصة للاشتراك فيه.

إنه لمن الأمور الإيجابية أن يعود مجلس الأمن اليوم إلى هذه الفكرة. بيد أن زائير ترى أن النجاح التام لهذا المؤتمر يقتضي أن يتم أولا:

(أ) الانسحاب المسبق لجميع القوات الأجنبية من الأراضي الزائيرية؛

(ب) استبعاد التفاوض بشأن مسائل السياسة الداخلية والسيادة الوطنية لزائير، وهي السلامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود والجنسية؛

(ج) التحضير لأعمال هذا المؤتمر تحضيرا دقيقا؛

(د) وضع تحديد واضح ومسبق لجميع الأهداف، لتجنب الالتباسات التي تضر بالسلم والأمن في المنطقة.

هذا هو السبب الذي يجعل من إجراء مشاورة متعمقة مع جميع بلدان المنطقة، أو بالأحرى إجراء مشاورة ثانية، إذا اعتبرنا المبادرة التي قامت بها السفير جيزس، ضرورة مطلقة.

يمكن أن يقوم الممثل الخاص، عقب جولة التشاور التي يجريها، بعرض المشروع الأولي لخطته على هذه الدول للحصول على ما قد تبديه من ملاحظات.

وترى حكومة زائير، من جهة أخرى، أن تسلسل المراحل، بعد بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/5)، ينبغي أن يكون كما يلي:

(أ) تقديم تقرير الممثل الخاص عن التقييم الأولي لجولته في المنطقة؛

(ب) اجتماع لمجلس الأمن للنظر في شكوى جمهورية زائير ومتابعة بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ في ضوء تقرير الممثل الخاص؛

(ج) اعتماد قرار رسمي:

١' يدين العدوان ضد زائير؛

٢' يطلب وقف الأعمال العدائية والانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية، بما في ذلك المرتزقة، من الأراضي الزائيرية؛

٣' يحدد آليات مراقبة انسحاب القوات الأجنبية ورصد تنفيذ القرار؛

٤' يعيد تأكيد السلامة الإقليمية لزائير والدول الأخرى في المنطقة، وعدم المساس بحدودها الدولية المعترف بها؛

٥' يحدد السبل والوسائل لاحترام المبادئ الأساسية أعلاه من جانب البلدان المعتدية؛

٦' يأمر بوقف عمليات التسلل عبر الحدود؛

٧' يضمن حماية اللاجئين والأشخاص المشردين؛

٨' يبت بشأن التعويضات المستحقة لجمهورية زائير عن الخسارات والأضرار التي تكبدتها بسبب وجود أعداد هائلة من اللاجئين الروانديين على الأراضي الزائيرية بصورة لم يسبق لها مثيل ومستمرة، والعدوان الذي وقعت زائير ضحيته، والاعتداءات على حياة أفراد الكتيبة الزائيرية المعنية بالأمن في مخيمات اللاجئين وعلى سلامتهم الجسدية، إذ توفّي العديدون من هؤلاء الأفراد وتم التمثيل بأخرين في أثناء الغارات التي شنتها الجيوش النظامية لرواندا وأوغندا وبوروندي على مخيمات اللاجئين؛

٩٠٠ يقرر العودة غير المشروطة لجميع اللاجئين الروانديين والبورونديين، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة والميليشيات، إلى بلدانهم؛

٩٠١ يقضي بالبحث عن حل سلمي للصراعات الإثنية التي تمزق أوغندا ورواندا وبوروندي؛

٩١١ يقرر فرض حظر عسكري على أوغندا ورواندا وبوروندي التي ثبتت أطماعها التوسعية ونزعتها الحربي إلى حد بعيد بمناسبة الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الحكومة الزائيرية مقتنعة بأن اعتماد مثل هذا القرار من شأنه أن يهيئ كل الظروف المناسبة لنجاح المؤتمر الدولي المعني بالسلم والاستقرار والتعاون والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، مع السماح في الوقت نفسه للحكومة الزائيرية بأن تنظم في ١٩٩٧ انتخابات عامة حرة ونزيهة وديمقراطية في البلد بأسره. وستكون هذه الانتخابات مفتوحة أمام كل الزائيريين الذين لهم طموحات سياسية ويستوفون الشروط الانتخابية المطلوبة.

وبالفعل، فإن الانتخابات تشكل بالنسبة للحكومة الزائيرية سبيلا سلميا يستبعد كل لجوء إلى العنف كطريقة للوصول إلى السلطة.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الزائيرية، في انتظار انتهاء الحرب في شرقي زائير، التزمت بتنظيم الاستفتاء الدستوري، اقتناعا منها بأن اعتماد الدستور الجديد الذي يجب أن يحكم دولة القانون الديمقراطية للجمهورية الثالثة، هو تعبير عن عزم الشعب الزائيري على تحقيق تقدم جوهري بالانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد.

وتأمل الحكومة الزائيرية أن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لزائير سيقدرّون على الوجه الأكمل هذا التقدم الجوهري الرامي إلى تنشيط التعاون مع زائير ورفع الحظر المفروض على هذا التعاون منذ ١٩٩٣.

وليس من قبيل الإنصاف، بالفعل، أن الحظر قد فرض على زائير في الوقت الذي سمح فيه للمعتدين عليها بشراء الأسلحة لشن عدوانهم عليها، كما لو كانت زائير مسؤولة عن فرار اللاجئين الروانديين الهوتو، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعة الانتروهاموي، إلى إقليمها في تموز/يوليه ١٩٩٤.

ثالثا - الانتخابات في زائير

١٠ - أحاطت الحكومة الزائيرية علما، مع الارتياح، بقرار الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين السيد لانسانا كوياتي ممثلا خاصا مكلفا بمتابعة العملية الانتخابية في جمهورية زائير.

١١ - إن تعيين السيد كوياتي، الذي تم بموافقة الحكومة الزائيرية التي التمسها الأمين العام، يعني ضمنا أن الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى لم يعد معنيا على وجه التحديد بمسألة الانتخابات في زائير.

١٢ - وفي حين نقر بأن الانتخابات في زائير تشكل ردا على بعض المشاكل المفتعلة التي يشيها المعتدون على زائير، وبأن الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية يمكنه أن يستخدم حجة الانتخابات لإفحام مخاطبيه الذين يودون التستر بعناصر زائيرية لزعة استقرار جمهورية زائير التي بدأت المسيرة على درب التغيير وفقا لرغبة المؤتمر الوطني ذي السيادة، فإن مسألة الانتخابات تظل رغم ذلك مسألة داخلية لزائير لا دخل لأوغندا ورواندا وبوروندي فيها على الإطلاق. ولهذا السبب، قامت الحكومة الزائيرية وكذلك الاتحاد الأوروبي بتدخلات لدى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الفصل بين ملف الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى والملف المتصل بالعملية الانتخابية في زائير.

١٣ - إن الحكومة الزائيرية، بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء كنگو وا دوندو، لن ترى أي مغزى لتكليف شخص آخر غير المبعوث الخاص المعين بمتابعة العملية الانتخابية في زائير.

(توقيع) جيرار كامندا وا كامندا

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية
